



إشراف:
عبدالفتاح الأزهري

يعلن جبوب

استراتيجيات

الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي

أقرت الحكومة اليمنية الاستراتيجية الوطنية للتعليم، ومنها التعليم الثانوي العام ٢٠٢٠م التي تسعى إلى تكثيف اليمين من «امتيازات تعليم ثانوي عام يتسم بالعدالة والمساواة في توفير الفرص التعليمية والجودة في التوعية والتنوع في التخصصات، والكافحة في المخرجات والوصول إلى معدل للنخريج يقدر بـ(٥٦٪) بحلول عام ٢٠١٥، ولتحقيق ذلك الهدف ترك الاستراتيجية على:

- ١- التوسّع والانتشار من خلال تحسين الخارطة المدرسية، وضمان تغطية جميع محافظات الجمهورية.
- * تنفيذ حملات توعية عامة، خاصة تعليم الفتاة في المناطق الريفية المستهدفة.
- * بناء مدارس جديدة وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم الثانوي العام.
- ٢- تحسين مستوى نوعية التعليم الثانوي العام وذلك من خلال:
 - * إعادة النظر في التنويع الحالي للتعليم الثانوي بالإضافة من التعليم العربي والإقليمية والدولية، فيما يقود إلى المواجهة مع احتياجات الطلاب ويمكنهم من الانخراط في الحياة العملية.
 - * تطوير وتحبيب مناهج دراسية جديدة تترجم المهارات والكافيات والمعارف المطلوب اكتسابها من خريجي التعليم الثانوي العام، مع مراعاة احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

يعلن جبوب

مساندة داعمة وعملية من رئيس الجمهورية

والتشريعات المقيدة إليه ومناقشتها وأقرارها.

كما أن مجلس النواب الحق بالموافقة للتشريعات التي تخدم الوطن والمواطن والصالح العام. كما له الحق بعدم الموافقة على المشاريع التي يقدمها الحكومة والتي قد تتعارض معصال العام برأيها أو تعدياتها وأحالتها للجان المختصة بالجلس.

وتتضمن الشراكة القائمة بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومجلس النواب في التقارير الدورية والموجهة التي ترفعها الهيئة إلى مجلس النواب كل ثلاثة أشهر والتي تتضمن مجمل المهام والأعمال التي قام بها المجلس في هذه الفترة.

فرق المادة ١٢

● تحدث المادة ١٢ من الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد الدول على اتخاذ تدابير مناسبة لتشجيع الفرقاء والجماعات التي لا تنتفع للقطاع العام ومنها منظمات المجتمع المدني في المشاركة في مكافحة الفساد والتوعية بمخاطره على حقوق الإنسان ومسارها التنموي. بذلك الدور وبعد حضوره شدة ورش عمل واجتماعات في الوطن العربي من أجل توحيد الرؤى والجهود لمكافحة الفساد الذي يقوده مركز المعلومات والتاهيل لحقوق الإنسان (hris)، بالشراكة مع البرنامج العالمي لنشاط حقوق الإنسان «aphra» - مصر - والجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية - مصر - «eacpe» والذي من أهم أهدافه العمل على نشر الوعي بمخاطر الفساد من خلال طرق ووسائل عدّة، مستهدفاً شرائح مهمة في المجتمع وصوّلها إلى أعلان تحالف أقليبي لمكافحة الفساد في دول الوطن العربي.

هيئة مكافحة الفساد تغلق منشأة حجيف النفطية والحكمه تنظر القضية

الجهات المعنية في المحافظة لمنع التدخل في أي أمر بشأن هذه واؤوض من له صلة في هذه القضية عليه تقديم بطلباته إلى المحكمة استناداً لقانون التقاضي الجنائي رقم ١٤٢٠٠٩، وقام مدير مكتب النائب العام بتوجيه مذكرة رفعها إلى المحافظ عن فحصه في الهيئة بخلاف المنشآة دون مسوغ قانوني. وقال قاضي محكمة الهيئة بخلاف المنشآة في مذكرة رفعها إلى المحافظ عن إن القضية مازالت قيد النظر أمام المحكمة، ودع المحافظ إلى توجيه

عن خاص: ■ أبلغت محكمة المياط الإبتدائية بالتواري محافظ عن أنها مازالت تغلق في القضية رقم ١٤٢٠٠٩، المقيدة من قبل مجموعة توفيق عيسى المستاجر مهير المساجي لافتتاحه في الهيئة ضد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بدعيه محاكمه أبناءه الإبتدائية في مذكرة رفعها إلى المحافظ عن إن القضية مازالت قيد النظر أمام المحكمة، ودع المحافظ إلى توجيه

مكافحة الفساد..

البرلمان وجهاز الرقابة شركاء في مكافحة الفساد

التشريعات جسدت التوجه العملي لمواجهة الفساد بمال العام

وحجم في استدعاء المسؤولين الذين يشغلون المناصب الحكومية العليا للمثال أمام طلباتهم والإجابة على الأسئلة المقيدة منهم وخاصة فيما يتعلق بقضايا الفساد.

ويقوم المجلس بدوره في مكافحة الفساد أيضاً باتخاذ مشاريعه الفساد ومحاربة الفساد وحماية المال العام

ويعتبر الجهاز المركزي في طبعة الأجهزة التي تضطلع دوره حيوى في توفير الحماية القانونية للأموال والمتناكلات العامة وذلك ارتباطها بما أنطط لها المشرع من مهام واختصاصات وصلاحيات وأدواره بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٢، ويأتي في صدارة تلك الأهداف تحقيق رقابة فاعلة على الأموال العامة والمتناكل من حسن ادارتها من حيث الاقتصاد والفعالية وكفاءة إدارتها ومقومات الفساد وهي مهمة لا تخلو من التعقيد، لذلك فقد تطلب الأمر رفع وتنزه التنسيق والتعاون بين الجهات لحماية المال العام وعلى نحو خاص مع دنابات ومحظوظ الأصول المالية. كما أنه جرى في الفترة الأخيرة إعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والملاحنة في إطار مشروع تحديث الخدمة المدنية لتعزيز واستقلالية وضمان شفافية محرجاته بواسطة شركة استشارية دولية. ووفقاً لتوجيهات القيادة السياسية ممثلة برئيس الجمهورية وفقاً لجندة الإصلاحات ومتطلبات المانحين وبما يواكب التحديات والتطورات المحلية والعالمية.

شراكة مع البرلمان

تعتبر الشراكة بين مجلس النواب والهيئة

الوطنية العليا لمكافحة الفساد شراكة متينة

وقوية كون مجلس النواب هو الرئيسي

التشريعية المهمة التي تضطلع بهمما

الإصلاح المالي والإداري ومكافحة

الفساد، ويقوم المجلس بالوقوف أمام

تشمل طرقاً وسدوداً وكهرباء ومباني حكومية

٣٢ ملياراً لمشاريع استراتيجية في محافظة أبين



الذي بدأ الخطوات التقنية له على مساحة تزيد عن مليون متر مربع على ملائمة بانتيس والتي تقدر بـ ٥٠ مليون دولار. وسيوفران أكثر من ١٠٠ فرضة عمل في مختلفها الأولى. كما سيشهد مجال الكهرباء من ضمن المشاريع الجديدة منها مشروع الربط الكهربائي لدوريات نور وروبيه والوضعية الجوية العمل فيها في إطار مشروع نور - غاز - بيكافة ٥٠ مليون دولار وبتمويل حكومي وغيرها من المشاريع في مجالات الماء والجاري وصرف الآبار، والمباني الحكومية والجديدة.

وتشهد المحافظة في ظل تشجيع ودعم فعالية رئيس الجمهورية في الوقت الراهن حركة تنطية تتمثل في دخول الاستشارات

المحلية والخارجية والإيجابية التي تشمل العديد من المشاريع

الحيوية التي تشمل العديد من المشاريع

البلدية والبنية التحتية وتنمية المدنية

التي تشمل إنشاء المدن الجديدة وتنمية المدنية وتنمية المدنية

البلدية والبنية التحتية وتنمية المدنية